رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العـــــدد 2: أيـــــار - آب 2019

المحتوى

تقديم	3
كيف؟	4
تفـاعلات المشهد التنمـوي: العوامل الأطراف	6
المجتمعات المحلية	7
العمل الحكومي	12
القطاع الخاص	16
الإعلام السوري الخاص	18
لماذا؟	19
ماذا بعد؟	21

مبادرة المساحة المشتركة
لتـــبادل المعـــرفـــة وبنـــاء التـــوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2019

www.developmentassets.org
info@developmentassets.org

تقديم

يجسد **«رصيد تنموي»** كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا العدد، تمّ الاعتماد بشكل رئيسيّ على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة تتكون من 307 ناشطين وناشطات متوزعين في سورية.
- الصحيفة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

لقد تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 307 ناشطين وناشطات في عموم المناطق، في محاولة لتغطية الجغرافية السورية أواخر شهر تموز وبداية شهر آب. توزّعَ المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية، حسب التوزّع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام 2017.

تقسّم عدد المجيبين مناصفة تقريباً بين الذكور والإناث، فيما تدرّجت أعمارهم بين 17 و56 سنة، وشكّل من تزيد أعمارهم عن 40 سنة 10٪ منهم. وكان ثلثا الناشطين المجيبين في المرحلة الجامعية، فيما شكّل الذين وصلوا فقط للمرحلة الثانوية 17٪ منهم، وشكّل طلاب الدراسات العليا والدكتوراه 12٪ من المجيبين. وعن الحالة الاجتماعية، فقد كان ثلثا المجيبين عازبين، والآخرون متزوجون، مع نسبة قليلة من المطلقين.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد شغل خُمس العينة تقريباً مجالات متعلقة بالتعليم، وخُمس آخر متعلّق بالمساعدة الاجتماعية. وأما بالنسبة لطبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكّل الموظفون في القطاع الأهلي ربع المجيبين تقريباً، وكان الربع الثاني من نصيب الذين لا يعملون، أما أصحاب الأعمال الخاصة فقد شكلوا 16٪، وكان موظفو القطاع الخاص 14٪، لحقهم القطاع العام 13٪، فيما توزّعَ المجيبون الآخرون بين المستقلين والمتقاعدين.

ثلث المجيبين الذكور قالوا إنهم مؤجلون بالنسبة لخدمة العلم، وأشار الربع منهم تقريباً إلى أنهم قد قاموا بتأديتها بالفعل، فيما كان ربع آخر أيضاً

قد أعفي منها أو لم يكلّف بها. وتوزّعت النسب الباقية بين من لديهم حالات أخرى صحية مثلاً، والاحتياط أو ما شابه، وبين من هم بالفعل في الخدمة حالياً.

أجاب 81٪ من الناشطين أنهم يسكنون في ذات المناطق التي ولدوا فيها، و11٪ منهم يقيمون في مناطقهم الحالية منذ أكثر من 4 سنوات، ولكن 7٪ فقط يقيمون في مناطقهم الحالية منذ مدة تتراوح من سنة إلى 4 سنوات، فيما شكّل المنتقلون حديثاً لمناطق جديدة 1٪ فقط. وأبدى نحو 39٪ من الناشطين رغبة في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين.

وقد أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي، ومستقبل وآفاق التنمية. إن معظم الأسئلة المطروحة تضمّنت سلّماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5، لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جُمعت بيانات حول الجمعيات وإطارات عملها التي أُعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر أيار وحتى نهاية شهر آب، وذلك من أعداد الصحيفة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جُمعت من الصحيفة نفسها بيانات الشركات الجديدة المسجلة لنفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها، وقطاعات عملها، والمناطق التي سجلت فيها. كذلك جمعت بيانات حول قرارات وتصريحات وتطبيقات الحكومة السورية، المتعلقة بالتنمية والخدمات من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء والصحيفة الرسمية أيضاً، وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمحافظات والمستوى الحكومي. هذه البيانات تعبّر عن الثلث الثاني من سنة 2019 فقط.

وجُمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 10 وسائل إعلامية سورية خاصة، وذلك خلال الثلث الثاني من سنة 2019. وصُنّفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق من خلال خوارزمية تم بناؤها من قبل فريق العمل. جرى في هذا التقرير مراعاة نقل البيانات من خلال إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية، يحدّ من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.

تفاعلات المشهد التنموي: العوامل/ الأطراف

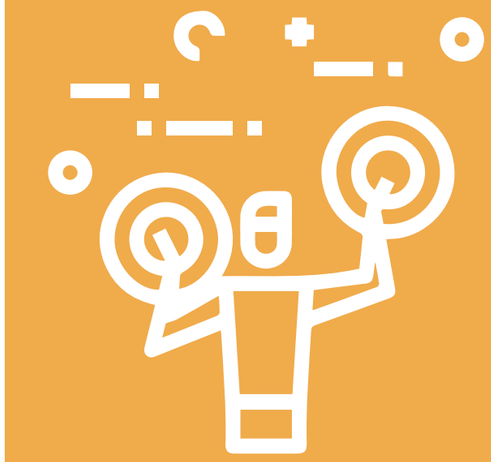

شهدت التفاعلات في الثلث الثاني من 2019 تقارباً كبيراً بين الإعلام الحكومي والإعلام الخاص من ناحية مواضيع التغطية. فقد شهدت الفترة تركيزاً حكومياً وإعلامياً مرتفعاً في قطاعي الصحة والتعليم، وتركيزاً متوسطاً في قطاعي النقل والماء، بينما غابت الاتصالات والكهرباء والمحروقات والنظافة عن دائرة الاهتمام. ومثّلت موضوعات الأمن والسلامة فجوة بين الجهتين، إذ حظيت باهتمام متوسط من الإعلام الخاص في حين تجاهلها الإعلام الحكومي.

فيما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة، تجاوب الإعلام الحكومي والخاص - إلى حد ما - مع انخفاض الرضا المحلي عن هاتين الخدمتين. عدا عن هذا، لم تتناسب اهتمامات الإعلام الخاص والحكومي مع حاجات المجتمع المحلي في قطاعات عديد. فعلى سبيل المثال، عبّر الناشطون المحليون عن انخفاض في الرضا عن المحروقات والنظافة والنقل، إلا أن هذه القطاعات لم تلقَ سوى اهتمام محدود في المواد الإعلامية الحكومية والخاصة.

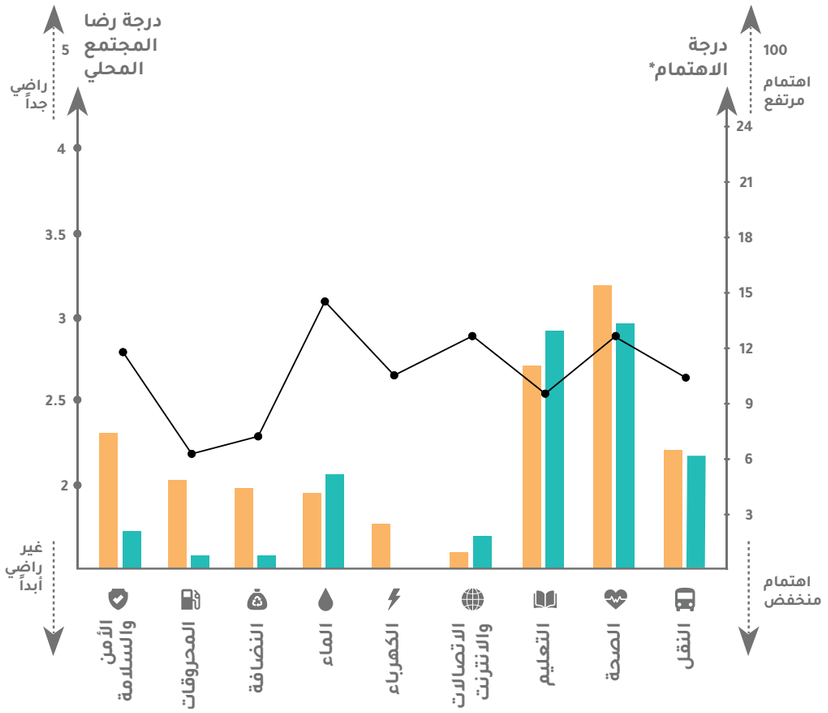

شكل 1: درجة رضا المجتمع المحلي مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي
- درجة رضا المجتمع المحلي

*** نسبة المواد الاعلاميّة والحكوميّة التي تغطّي كلّ قطاع**

ونالت قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والمال والإعمار حصة كبيرة من تغطية الإعلام الحكومي. وفي هذا، على ما يبدو، تجاوب جزئي مع نزعة المستثمرين لتأسيس شركات في قطاعي تجارة الجملة والصناعة. في المقابل، لم تشهد قطاعات الإعمار والزراعة والتعليم والصحة، اهتماماً كبيراً من القطاع الخاص، على الرغم من التركيز المرتفع نسبياً على هذه الموضوعات في المواد الحكومية والإعلامية.

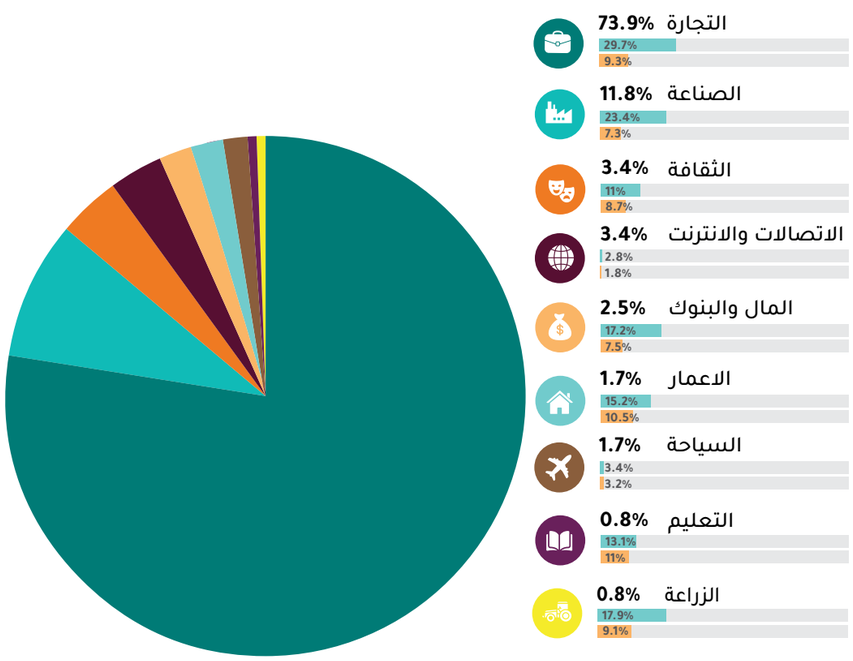

- اهتمام حكومي
- اهتمام اعلامي

شكل 2: قطاعات الشركات الخاصة الجديدة مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي

يمثل حجم الشرائح في الشكل نسبة عدد الشركات الجديدة المسجلة في كل قطاع

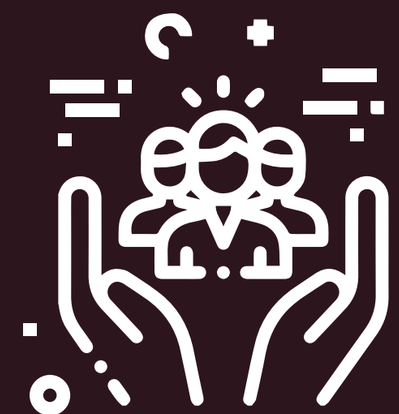

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً، لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتِج. ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمعٍ كالمجتمع السوري أدواراً كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة. وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة. وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

الرضا عن الخدمات

إجمالاً، بلغ الرضا عن الماء والصحة والاتصالات والأمن مستويات أعلى من الجوانب الأخرى، عند معدّل يقارب 3.0، علماً بأن معدّل 3 يعني أن الإجابة المتوسطة هي «لست راضياً ولا غير راضٍ»[1] أي أن حالة هذه الخدمات لا تزال غير مرضية، على الرغم من كونها أقل سوءاً مقارنة بغيرها.

بالنسبة **للماء**، كان متوسط رضا المجيبين 3.1، وقد سجلت محافظات طرطوس والسويداء والقنيطرة أفضل مستويات الرضا، بينما كانت أقل المستويات في دير الزور. وأما **الاتصالات** فقد كان معدّل الرضا عنها 2.9، وكان أعلى مستوى رضا في إدلب والحسكة والأقل في دير الزور والسويداء.

أما بالنسبة **للصحة**، فقد بقي المعدّل مقارباً للثلث السابق عند 2.9، إلا أن معدّلات المحافظات قد تغيرت بشكل ملحوظ. فقد سجلت محافظة طرطوس أعلى المعدّلات بين المحافظات عند 3.9، صاعدة من 3.7 في الثلث الأول من العام. ويبدو أن معدّلات الرضا عن الصحة في مدينتيّ بانياس وصافيتا قد فاقت تلك التي في مدينة طرطوس. كما ارتفع معدّل الرضا عن الصحة في كل من محافظات حلب والسويداء وحمص. وانخفض الرضا عن الصحة في محافظة إدلب بشكل ملحوظ في هذا الثلث مقارنة

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم

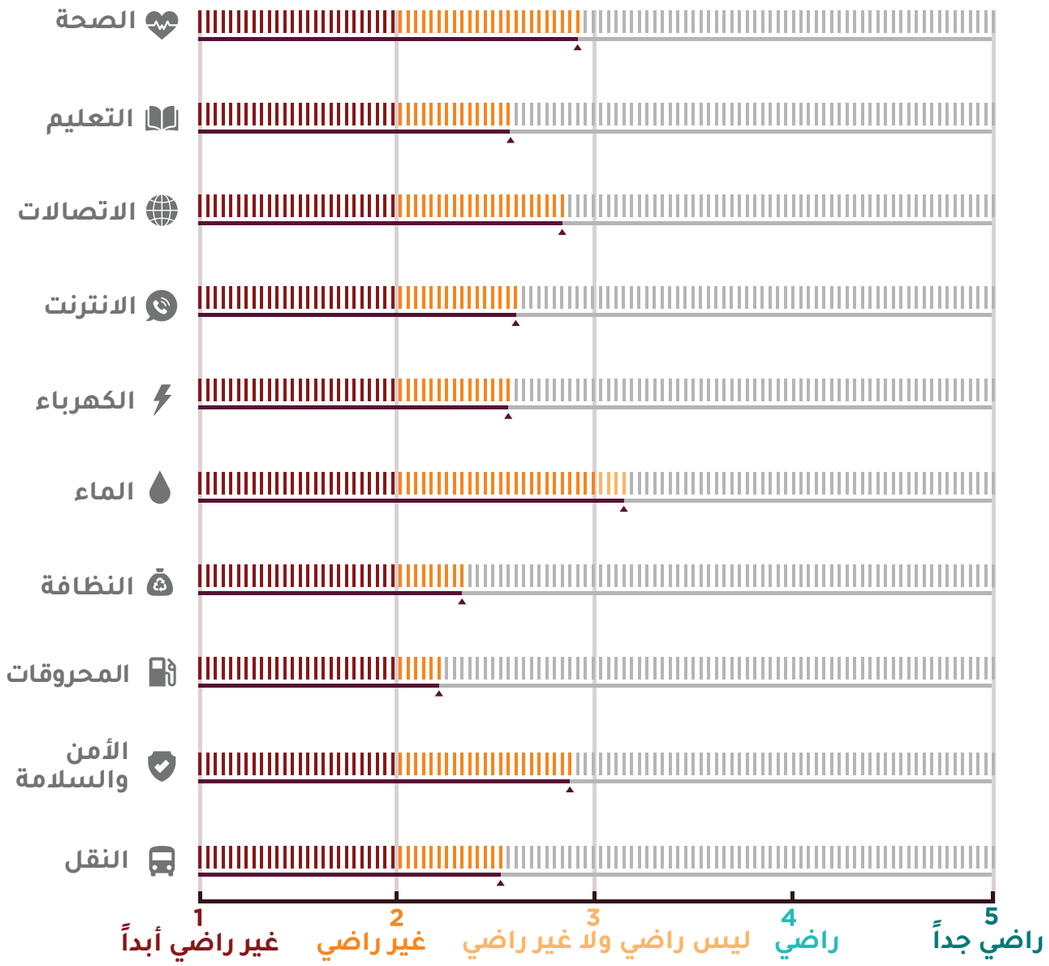

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
طرطوس	3.90	3.00	2.70	2.47	3.80	4.02	2.78	2.83	4.08	3.14
القنيطرة	2.00	3.00	2.00	2.00	4.33	5.00	4.00	3.00	3.67	3.50
اللاذقية	2.97	2.46	3.29	2.75	3.36	3.45	2.06	2.61	3.34	3.12
الرقة	2.97	2.42	2.83	3.01	2.26	3.41	3.47	3.13	2.48	3.16
حمص	2.80	3.23	2.95	2.31	2.74	3.47	3.07	2.01	3.66	2.46
حلب	3.49	2.78	3.34	3.32	2.72	3.20	2.44	2.45	2.41	2.45
الحسكة	2.62	2.02	3.38	3.00	3.05	2.96	2.31	3.28	3.11	2.74
ريف دمشق	2.97	2.51	2.94	2.43	2.72	3.43	2.48	2.34	3.53	2.74
ادلب	3.04	2.44	3.44	4.00	2.14	2.44	2.15	2.22	2.47	2.67
السويداء	3.48	2.80	1.90	1.68	3.06	4.00	2.26	2.02	1.82	2.53
دمشق	2.79	2.06	2.54	2.01	2.64	3.35	2.29	2.22	2.84	2.25
حماة	2.45	1.78	2.12	1.56	2.00	3.11	1.89	1.45	2.78	2.22
درعا	1.87	2.68	2.40	2.21	2.05	2.35	1.72	1.49	2.03	2.35
دير الزور	2.16	2.54	1.84	2.11	1.94	2.08	1.83	1.45	1.63	2.26
سورية	**2.91**	**2.51**	**2.86**	**2.64**	**2.62**	**3.15**	**2.37**	**2.25**	**2.88**	**2.57**

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

شكل 4: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم بحسب المحافظة

بسابقه، من 3.6 إلى 3.0. وسجّل أقل مستوى رضا عن الصحة في المحافظة في مدينة إدلب ومدينة جسر الشغور وريفها. كذلك انخفض معدّل الرضا عن الصحة بشكل كبير في محافظة درعا، لاسيّما في مدينة درعا، حيث انخفض من 3.1 إلى 1.9. وانخفض الرضا عن الصحة بشكل يدعو للتساؤل في محافظة دمشق من 3.4 إلى 2.8، وكذلك في الحسكة من 3.1 إلى 2.6.

على صعيد الرضا عن **الأمن والسلامة**، بلغ المتوسط 2.9. وسجلت أعلى المستويات في طرطوس وحمص والقنيطرة وريف دمشق. في المقابل، انخفض الرضا عن الأمن في دير الزور من 2.2 في الثلث الأول من العام إلى 1.6 في الثلث الثاني منه. وسجلت مدينة دير الزور 2.3، فيما تراوحت معدّلات الرضا في باقي مدن وأرياف المحافظة بين 1.0 و1.5، ما يشير إلى أوضاع أمنية تسترعي الانتباه. ولا يزال الرضا عن الأمن متدنياً في محافظة السويداء، وكذلك في أجزاء من محافظة إدلب.

فيما يخص **النقل**، بلغ متوسط الرضا 2.6. مقارنة بالثلث الأول من العام، ازداد الرضا عن خدمات النقل بشكل ملحوظ في محافظة الرقة من 2.0 إلى 3.2، وفي اللاذقية من 2.4 إلى 3.1، وانخفض الرضا عن النقل في درعا من 3.2 إلى 2.3، وفي السويداء من 3.0 إلى 2.5، وفي دمشق من 2.5 إلى 2.2. ويبدو أن المجيبين الذين يسكنون في مدن دير الزور وحمص والقامشلي كانوا أكثر رضاً عن النقل في مدنهم، مقارنة بنظرائهم في المدن الثانوية والأرياف في نفس المحافظة.

أما معدّل الرضا عن **الكهرباء** فقد ارتفع بشكل ملحوظ من 2.1 في الثلث الأول إلى 2.6 في الثلث الثاني، ويعزى هذا إلى انخفاض الحاجة إلى الكهرباء في أشهر الصيف مقارنة بالشتاء، حيث تعوّل الكثير من الأسر على الكهرباء للتدفئة في الشتاء. وكانت أعلى معدّلات الرضا عن الكهرباء قد سجلت في

القنيطرة وطرطوس واللاذقية والحسكة والسويداء، فيما بلغ أدناها في دير الزور ودرعا وحماه وإدلب. ويمكن القول إن هناك تفاوتا كبيرا في الرضا عن الكهرباء بين المحافظات وداخل كل محافظة.

انخفض معدّل الرضا عن **الإنترنت** من 2.8 في الثلث الأول إلى 2.6 في الثلث الثاني. ولا يزال الرضا عن الإنترنت في محافظة إدلب الأعلى في سورية، حيث بلغ 4.0، ويتشابه هذا الحال مع مستوى الرضا المرتفع عن الإنترنت في الريف الغربي والشمالي لحلب، عدا عفرين. أما حماه والسويداء فقد سجلتا أدنى مستويات الرضا عن الإنترنت.

وبلغ معدّل الرضا عن **التعليم** 2.5. بصفة عامة، تراوح معدّل معظم المحافظات بين 2.0 و3.0، باستثناء حماه التي سجلت 1.8. أما فيما يتعلق **بالنظافة**، فقد بلغ متوسط الرضا 2.4، وسجلت أقل مستويات رضا في درعا وديرالزور وحماه. ويبدو أن وضع **المحروقات** لم يتحسن مقارنة بالأشهر الماضية، إذ بلغ معدّل الرضا عن المحروقات 2.2، ومثلت محافظة الحسكة استثناء نسبياً لهذا الوضع، بمعدّل 3.3، فيما سجلت أدنى مستويات الرضا في ديرالزور وحماه ودرعا.

حاجات التحسين

بالنسبة **للكهرباء**، أشار نصف المجيبين إلى صعوبات في الحصول على الخدمة وتردّي جودتها. وأشار المجيبون في مدينة الرقة إلى انقطاع تام لكهرباء الشبكة، والاعتماد على المولّدات. واشتكى المجيبون من تردّي جودة **الماء** بشكل رئيسي، ثم من صعوبة الحصول عليه. وأشار أكثر من نصف المجيبين إلى صعوبة الحصول على **المحروقات**، فيما أشار نحو 40٪ منهم إلى ارتفاع كلفتها، واشتكى البعض من غياب العدالة في توزيع المحروقات. كما أشار نحو 70٪ من المجيبين إلى تردّي جودة **الإنترنت**، فيما يعاني ثلثهم من ارتفاع كلفة الخدمة. وكذلك الأمر بالنسبة **للاتصالات**، حيث كانت الجودة والكلفة أبرز المشكلات على الترتيب.

ورأى نحو 75٪ من المجيبين أن جودة **التعليم** بحاجة لتحسين، حيث اشتكى المجيبون من نقص الكوادر التعليمية في المدارس، ونقص خدمات التعليم والرعاية الاجتماعية خاصة للأطفال دون سن السادسة، وارتفاع كلفة المعاهد الخاصة، وتردّي جودة التعليم الجامعي. وفيما يتعلق **بالصحة**، أشار نحو 60٪ من المجيبين إلى الحاجة لتحسين جودة الخدمة، فيما اشتكى الثلث تقريباً من صعوبة الحصول على الخدمات الصحية ومن ارتفاع كلفتها. ويعتقد نحو نصف المجيبين أن جودة خدمات **النقل** بحاجة لتحسين. وأشار مجيبون في مناطق من ريف حمص وريف دمشق والرقة إلى نقص كبير في خدمات النقل المتوفرة.

المشاركة والتفاعل المجتمعي

اهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[2]. استناداً إلى تقييم المجيبين، بلغ مستوى تفاعل البلديات مع احتياجات المجتمع المحلي 2.9، وهو معدّل أعلى بقليل مما كان الوضع عليه في الثلث الأول من العام نفسه. وبلغ مستوى تفاعل لجان الأحياء 2.7 في هذا الثلث، بعد أن كان 2.2 في الثلث السابق. وزاد تفاعل المخاتير من 2.4 في الثلث الأول من العام نفسه، إلى 2.9 في الثلث الثاني.

وبلغ معدّل تفاعل الجمعيات الأهلية (غير الربحية وغير الحكومية) 3.6، مقارنة بمعدّل 3.1 للمؤسسات الدولية. وبلغ معدّل تفاعل المؤسسات الخدمية مع حاجات المجتمع المحلي 3.0، وازداد تفاعل المؤسسات الدينية في هذا الثلث ليصل إلى 3.1 مقارنة بمعدّل 2.6 في الثلث الماضي. ويبدو أن مستوى تفاعل المنظمات الشعبية مثل الاتحادات والنقابات مع حاجات المجتمع المحلي لا يزال منخفضاً، إذ بلغ معدّل تفاعلها 2.7 في هذا الثلث. وقد بلغ معدّل تفاعل الشركات الخاصة مع حاجات المجتمع المحلي

[2] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

2.7، فيما كان الأشخاص ذوو النفوذ أكثر تفاعلاً، عند مستوى 3.0.

في نطاق الإعلام والتواصل، وعلى الرغم من التحسن الطفيف لمستوى تفاعل الإعلام الحكومي والخاص مع احتياجات المجتمع المحلي، لا يزال هذا التفاعل منخفضاً. فقد بلغ معدّل تفاعل الإعلام الحكومي 2.6 والخاص 3.1، في حين كانت وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر تفاعلاً مع الحاجات المحلية، عند مستوى 3.9.

أما من ناحية المجتمعات المحلية، فقد بلغت درجة تفاعلها مع ما يقام من أنشطة مجتمعية محلياً 3.4، وهو مستوى مقارب لما كان الوضع عليه في الثلث الأول. وأشار أكثر من 80٪ من المجيبين إلى أنهم لم تتم دعوتهم للقاءات لجنة الحي في الأشهر الستة الأخيرة.

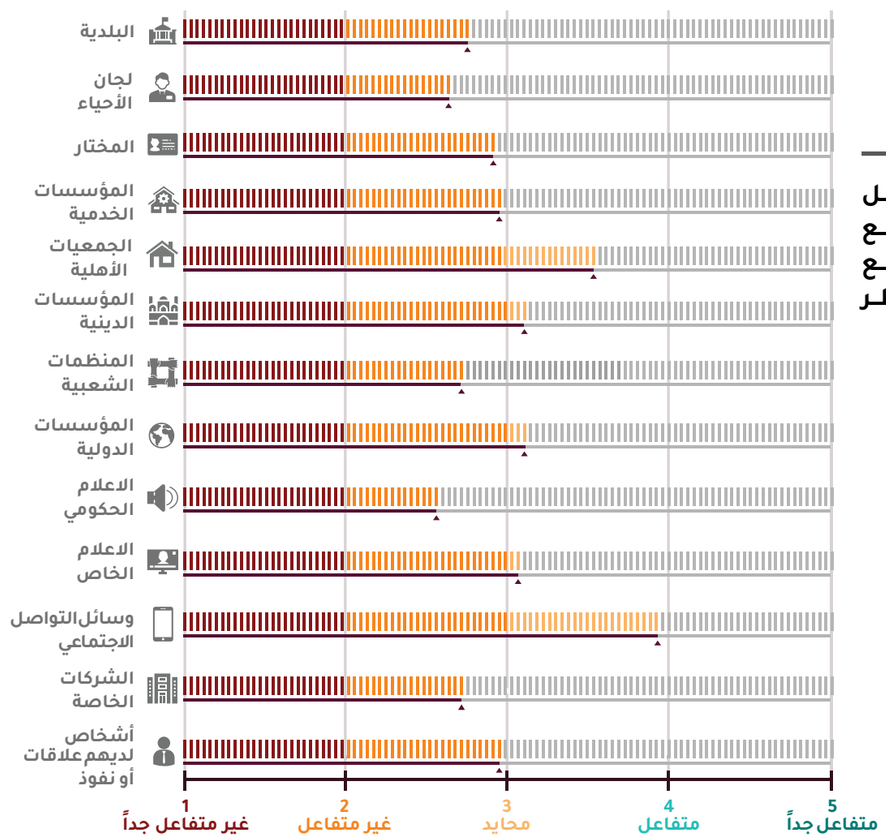

شكل 5: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي من وجهة نظر الناشطين

الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة

وفي سؤال الناشطين على مقياس متدرّج[3] حول تعاون الجهات المجتمعية كالجمعيات والفرق التطوعية فيما بينها كان المعدّل 2.9، أي أنها تميل إلى عدم التعاون فيما بينها. وعمّا إذا كانت الجهات الممولة الوطنية تعطي استقلالية لعمل الجهات التي تدعمها على الأرض، كان معدّل الإجابات على مقياس متدرّج[4] 2.5 مقارنة بمعدّل 1.9 في الثلث السابق. وفي ذات السؤال حول الجهات الممولة الأجنبية، مثل وكالات الأمم المتحدة، فقد ارتفع المعدّل ليكون عند 2.7. بمعنى آخر، يرى الناشطون أن درجة الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الأجنبية أكبر من تلك التي تمنحها نظيرتها الوطنية. ولعل الاستثناء الأوضح لهذه النزعة في إدلب، حيث يرى الناشطون أن الجهات الممولة المحلية تمنح درجة استقلالية أكبر من نظيرتها الأجنبية.

من ناحية الجمعيات المحدثة، تشير بيانات الصحيفة الرسمية خلال الثلث الثاني من سنة 2019 أنه تم ترخيص 19 جمعية ورفض ترخيص 8 أخرى. ومن أبرز القطاعات التي تنشط فيها الجمعيات المرخصة

شكل 6: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثاني من سنة 2019

[3] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[4] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

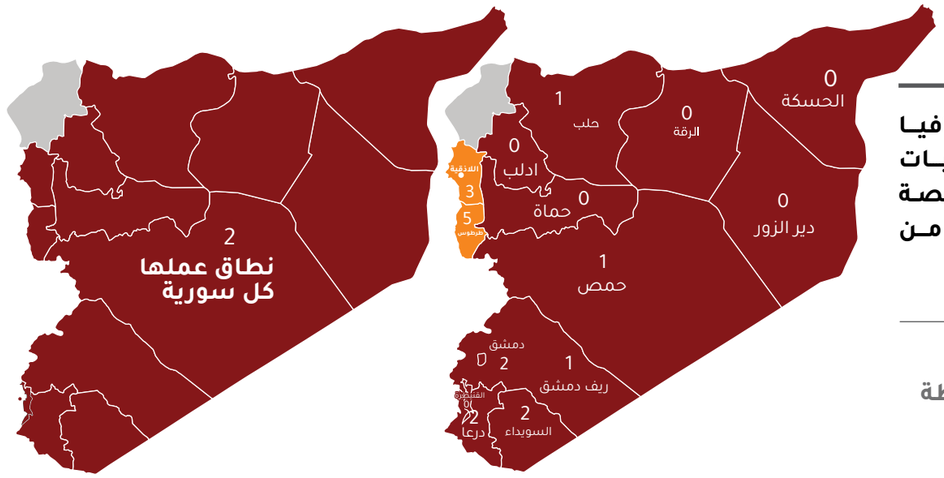

شكل 7: توزع جغرافيا نشاط الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثاني من سنة 2019

الأعمال الخيرية. في سياق متصل، أشار 70٪ من الناشطين إلى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع (ممارسة التسوّل في الشوارع وعلى إشارات المرور) في مناطقهم.

وتنشط نحو 40٪ من الجمعيات المسجلة في هذا الثلث في محافظات طرطوس واللاذقية. كما افتُتِحت فروع غير مشهَرة لجمعيات مرخصة سابقاً في محافظات مختلفة. وبحسب المشاركين في الاستبيان، فإن معدّل التفاعل الرسمي مع المجتمع الأهلي على مقياس متدرّج[5] كان محايداً عند 3.0.

مستقبل وآفاق التنمية

يبدو أن إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية قد ارتفعت في هذا الثلث. فبعد أن كانت 4.0 على مقياس متدرّج[6] في الثلث الأول من عام 2019، وصلت إلى 4.2 في الثلث الثاني منه. أما إيمانهم بقدرة القائمين بمسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية، فقد كان على مستوى أقل، عند 2.9. وعما إذا كان المنتخبون في الإدارة المحلية يتشاركون المعلومات مع المواطنين عموماً، فقد كان المعدّل 2.3 فقط على مقياس متدرج[7]. وكانت إدلب الأعلى من

[5] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

[6] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

[7] من 5 إلى 1: يتشاركون بشكل جيد - يتشاركون - محايد - لا يتشاركون - لا يتشاركون أبداً - لا أدري

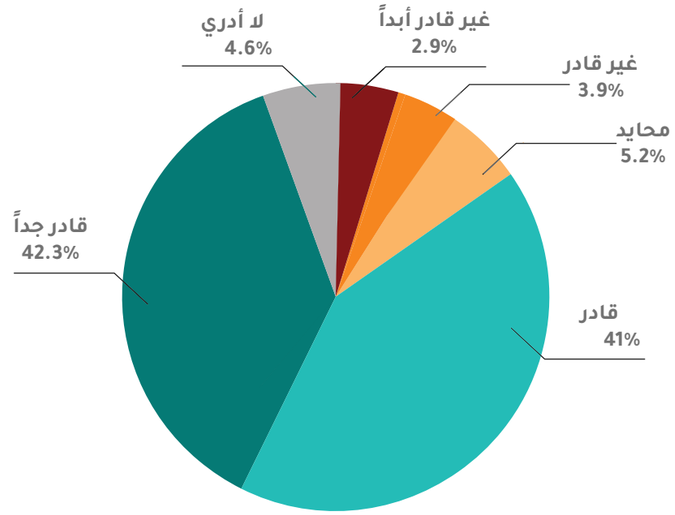

شكل 8: إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية

غير قادر أبداً · قادر
غير قادر · قادر جداً
محايد · لا أدري

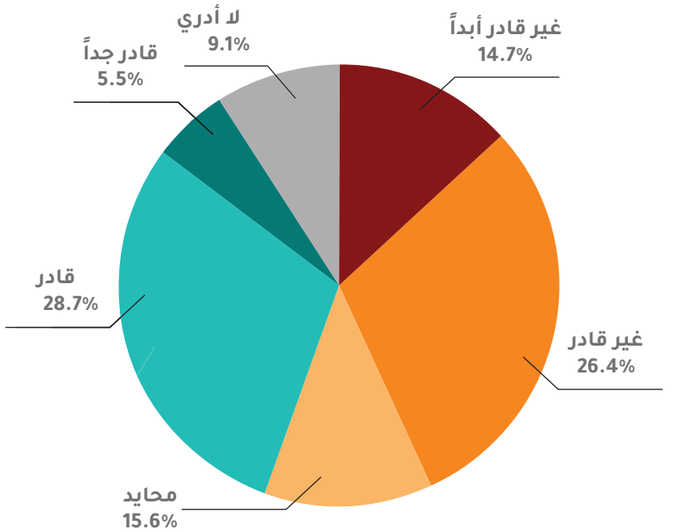

شكل9: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية

غير قادر أبداً · قادر
غير قادر · قادر جداً
محايد · لا أدري

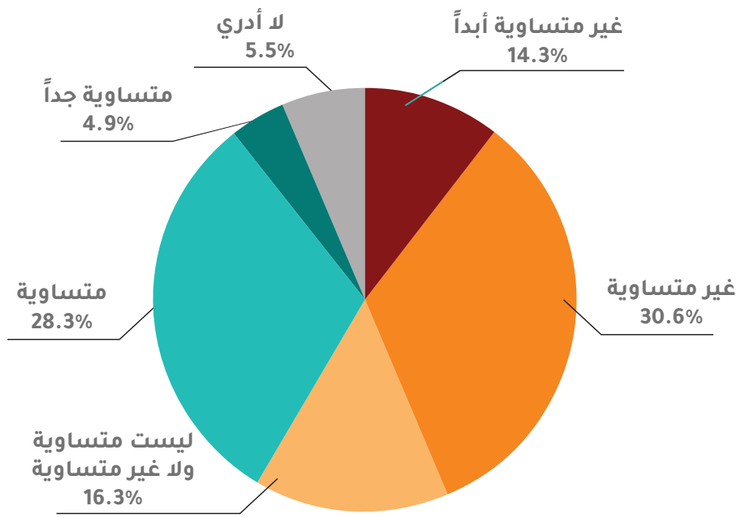

شكل 10: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والإناث في القطاع الأهلي

غير متساوية أبدا · متساوية
غير متساوية · متساوية جداً
محايد · لا أدري

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات المتعلقة بالتنمية والخدمات خلال الثلث الثاني من 2019 في الصحيفة الرسمية، والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء.

حيث مشاركة المعلومات عند معدّل 3.0، وهو مستوى منخفض على الرغم من كونه يفوق باقي المحافظات. أما بالنسبة للتساوي بين الذكور والإناث في الحصول على فرص عمل ضمن القطاع الأهلي، فقد كان المعدّل 2.7 فقط على مقياس متدرّج[8]. وانخفض تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية، إذ بلغ 3.2 على مقياس متدرّج[9]، بعد أن كان 3.4 في الثلث السابق. ويميل الناشطون في القنيطرة والسويداء ودرعا ودير الزور ودمشق للتشاؤم حول مستقبل التنمية.

[8] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

[9] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلثين الأول والثاني من عام 2019، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **تغيرات كبيرة في مستوى الرضا عن الخدمات الصحية على مستوى المحافظات.**
- **ارتفاع في الرضا عن الكهرباء، وانخفاض الرضا عن الإنترنت.**
- **ارتفاع طفيف في مستوى تفاعل البلديات مع حاجات المجتمع المحلي، وارتفاع أكبر في تفاعل المخاتير ولجان الأحياء والمؤسسات الدينية والشركات الخاصة.**
- **ارتفاع إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية، فيما انخفض تفاؤلهم بمستقبل التنمية على المستوى الوطني.**

أبرز التوجهات الحكومية

في الثلث الثاني من عام 2019، برز كثير من المنشورات المتداولة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي حول التقصير الحكومي في مجالات الخدمات المختلفة والدعم الاقتصادي. مثلاً، شهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً ملحوظاً، وتبع ذلك - كما العادة - ارتفاع في الأسعار، ترافق مع حالة ترقب للمستوى الذي سيستقر عليه سعر الصرف. ولم يكن سعر صفيحة البنزين بمنأى عن التهكم والتساؤل، حول نوايا الحكومة في رفع الدعم أو إبقائه، بعد تحديد الكميات التي يحق للمواطنين الحصول عليها بسعر مدعوم، وتحرير الأسعار تبعاً للسوق.

أعمال التنظيم الداخلي للمؤسسات العامة كانت موضوع التوجهات الحكومية من خلال القوانين والقرارات، إذ تم إحداث المؤسسة العامة لتجارة وتخزين الحبوب، لتحل مكان ثلاث مؤسسات حكومية سابقة. كما قام مجلس الشعب بإلغاء اتحاد المصدّرين السوري بعد 10 سنوات على تأسيسه، بناءً على اقتراح حكومي. وتمّ إصدار الدليل الاسترشادي لصياغة التشريعات، واعتماد الدليل النموذجي لعمل مديريات التنمية الإدارية في الجهات العامة. ترافق هذا مع إحداث مديريات التنمية الإدارية في وزارات الاتصالات والتقانة، والنفط والثروة المعدنية، والأشغال العامة والإسكان، وفي الشركة العامة للطرق والجسور.

وقد كان لعقد مرفأ طرطوس، الموقّع مع شركة روسية لاستثماره وإدارته، نصيب كبير من التساؤلات عبر المواقع الاجتماعية، ما دعا الحكومة للخروج عدة مرات بتصريحات لتوضيح التفاصيل. وتم تداول بنود العقد وفتح نقاشات حولها في وسائل الإعلام أيضاً، لكن أخيراً تم تصديق العقد كما هو.

وصدرت شروط ودرجات تعيين معاوني الوزراء، وأجري تعديل نظام داخلي لرابطة موظفي مصرف سورية المركزي، وإحداث تعليمات جديدة مرافقة متعلقة بالعقود التي تُرفع لرئاسة مجلس الوزراء مع نظام جديد لخدمات الاستضافة بمركز الخدمات المعلوماتية في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة. كما تم تحديد تعويضات استكتاب جديدة لموظفي مؤسسة الوحدة، وتحديد إيرادات البحوث في وزارة الزراعة بمقدار 70٪ للدولة و30٪ للعاملين. فيما تم إقرار صندوق تعاوني، وتحديد الملاك العددي للعاملين في السورية للتجارة، ومنح علاوات إنتاج للعاملين في الشركة العامة للمخابز.

على صعيد آخر، فقد تم حرمان متعهدين من التعاقد مع الجهات العامة لخمس سنوات لإخلالهم بالالتزامات. وأنهيت خدمة القنصل الفخري السوري بمونتريال - كندا، واعتمد د. بشار الجعفري سفيراً غير مقيم في دولة أنتيغوا وباربودا.

تركيز العمل الحكومي

تبعاً للمواد الإعلامية الحكومية المنشورة خلال الثلث الثاني من 2019، والتي تم تصنيفها كتطبيقات حكومية أو قرارات أو تصريحات وخطط، تبيّن أن أكبر تركيز لها كان حول **التجارة**. ويقد يُفَسَّر هذا بالتحضيرات لمعرض دمشق الدولي، واستقبال بعض الوفود التجارية والحديث عن افتتاح معبَر حدودي مع العراق، وتفاعلات التجارة بين سورية والأردن بعد صدور قرارات أردنية بفرض بعض الضرائب وغيرها على السلع السورية وتحديدها. وشهد هذا الثلث إشهار مركزَيْ تحكيم لفض المنازعات التجارية والاقتصادية.

الصناعة جاءت تالياً في تركيز العمل الحكومي إعلامياً. وقد صدر قرار بإعادة تحديد سعر مبيع غاز البوتان الصناعي.

وحلّت **الزراعة والأرياف** ثالثاً. فتم إصدار المقاييس الرسمية لمادة القمح لموسم 2019، وتحديد أسعاره وشروط التسليم. وقد ترافق هذا مع منازعات في الشمال الشرقي حول محاصيل القمح وشرائها من المزارعين. في حماه، تم تمديد عمل اللجان المكلفة بحصر وتدقيق المساحات المشجرة والمثمرة، وإجراء التسوية لزراعة الأشجار غير الحاصلة على التنظيم الزراعي. بالنسبة للمصرف الزراعي، فقد تم إضافة خيار التسليف لغايات إنشاء البيوت البلاستيكية وشراء تجهيزات توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة. أيضاً أُقرّ إقامة محمية حراجية في موقع الصومعة في مصياف في محافظة حماه، وفي منطقة سيغاتا بمصياف، لتكون بنكاً وراثياً طبيعياً لطرز الزيتون البري.

تلا ذلك تركُّزِ العمل الحكومي إعلاميّاً على **المال والبنوك**. ففيما يخصّ القرارات، صدر قانون ترخيص خدمات الحوالات المالية الداخلية. حلّ بعد ذلك **السكن والإعمار** في تركيز العمل الحكومي، وتم إقرار متابعة تكوين الوثائق العقارية المتضررة في عربين، وزملكا، وكفر بطنا، وحزة، وسقبا، وجسرين، وافتريس، ودوما في ريف دمشق. أيضاً اعتبرت العقارات الناتجة عن تطبيق المرسوم 66 لعام 2012 منطقة عقارية مستقلة باسم «ماروتا». بالإضافة ذلك، تم تعديل القرار الخاص بتسجيل مدينة شهبا الأثرية ومناطق حمايتها. وأحدثت الشركة العامة للدراسات الهندسية لتحل محل الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والشركة العامة للدراسات المائية.

كما تم اعتبار عشرات العقارات ذات نفع عام في اللاذقية وحلب، وإلحاق أجزاء من عقارات بالأملاك البحرية العامة، وهي مساحات مغمورة بمياه البحر في منطقة حريصون بطرطوس. وتم استملاك عقارات في شين بحمص، والكركيت باللاذقية، والسويداء الشرقية، وعقارات في رأس الخشوفة ودوير الشيخ سعد في طرطوس، وموثبين بدرعا، وكفربهم في حماه. وتم وضع نظام جديد لاستثمار مقاسم المنطقة السكنية في المدينة الصناعية بحلب، وإحداث منطقة تطوير عقاري في قطنا بريف دمشق، وأعمال تحديد وتحرير في المنطقة العقارية بدير عطية في ريف دمشق.

أعقب ذلك تركيز العمل الحكومي إعلامياً على الصحة، حيث تم تعديل أجور المعاينة في مستشفى الأطفال، وإقرار أنظمة داخلية لكل من مدارس التمريض في وزارة الصحة ونقابة الأطباء البيطريين.

تبع ذلك **التعليم** الذي نال قسطاً وافراً من القرارات، حيث تمت الموافقة على إحداث كلية خاصة باسم كلية اللاهوت لبطركية إنطاكية وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك، كما تم نقل تبعية المعهد التقاني الإحصائي في محافظتي دمشق واللاذقية، إلى وزارة التعليم العالي، وإحداث اختصاص شؤون فنية وبلديات في المعهد التقاني في اللاذقية. كما بدأ العمل بتأهيل مركز لأبحاث السرطان في جامعة تشرين.

وصدر قرار باعتبار شهادات التعليم المفتوح غير مؤهلة إلا لشغل هيئة فنية في الجامعات بعد الماجستير. وتم إقرار النظام داخلي لجامعة المنارة الخاصة. فيما تم افتتاح درجات الإجازة في إدارة الأعمال في جامعتي المنارة والجامعة العربية الدولية الخاصتين، وطب الأسنان في جامعة قرطبة الخاصة، والصيدلة والعلوم الإدارية في جامعة الاتحاد، والحقوق في جامعة الرشيد. كما تمت الموافقة على افتتاح تخصص العلاج الوظيفي بكلية علوم الصحة بالمنارة، والهندسة المدنية والمعلوماتية في جامعة الحواش، وكذلك ريادة الأعمال والإعلام في ذات الجامعة، إضافة لهندسة الميكاترونيكس بالقلمون الخاصة. ترافق هذا مع إصدار اللوائح الداخلية لعديد من الكليات في الجامعات الخاصة

وإحداث ماجستير التأهيل والتخصص في التدقيق والرقابة بجامعة تشرين، وإقرار تعيين الخريجين الأوائل بنسبة 5٪ في الدبلوم التقاني بالجامعات دون مسابقة بشروط محددة.

بالنسبة **للإدارة المحلية**، فقد تم زوال عضوية عديد من أعضاء المجالس المحلية لأسباب الوفاة أو الاستقالة أو الطي، وتم تعيين مكاتب تنفيذية لمجالس بعض الوحدات الإدارية. وصدر قرار أيضاً يقتضي جبر أجزاء عِشر الليرات السورية إلى العشر الأعلى في الضرائب والرسوم المالية.

في **السياحة**، تم رفع أجور المركبات بين المحافظات، ونقل ملاك مديرية قصر الأمويين إلى ملاك وزارة السياحة، وإعارة قطع أثرية لكل من الصين وسلطنة عمان بهدف العرض، واعتبار شركات نقل جديدة مشمولة بالإعفاءات والمزايا.

في **الاتصالات**، تم إصدار لائحة تنظيمية لمعايير جودة خدمات الإنترنت الثابت، ولائحة القواعد والمحددات لتركيب المحطات الخلوية الجديدة، كما أضيفت خدمات الاتصالات لمراكز خدمة المواطن.

ونالت موضوعات **الثقافة والنقل والمياه والجمعيات والاتصالات والإنترنت والإصلاح الإداري** مستويات دُنيا من تركّز العمل الحكومي، ولم يكن هناك مواد حكومية إعلامية ملحوظة حول موضوعات **المرأة، واللجوء والعودة، والمحروقات، والنظافة، والكهرباء**.

وفي مجالات متفرقة وُضعت شروط جديدة لشغل وظائف المكلفين بالعمل الديني في وزارة الأوقاف. وأجري تعديل في قانون الأحوال الشخصية، وتم إعفاء ذوي الشهداء والجرحى والقوات المسلحة من رسوم رُخَص البناء، ومنح بطاقة تكريم تسمى «جريح وطن». كما منحت إعفاءات لمن تأخروا في تسجيل وقائع الأحوال المدنية وفي الحصول على البطاقات الشخصية والأسرية من الغرامات. كما أجريت تعديلات لقانون خدمة العلم في تمديد المهل الممنوحة للتأجيل الدراسي. وافتتح مكتب للمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات في مدينة المخرّم. ومنحت علاوات الإنتاج للعاملين في المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، وتم تحديد الإنتاج المعياري لشركات المياه.

اهتمامات المستويات الحكومية

كما تبين من مراجعة الإعلام الحكومي، تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات، إذ كان للمحافظات الحصة الأكبر من التطبيقات الحكومية، وافتتاح مشاريع أو مراكز أو صرف مخصصات. فيما كانت الوزارات أكثر من أدلى بتصريحات لوسائل الإعلام الحكومية، وهي ذاتها من اتخذ أكثر القرارات والخطط، فيما غابت السلطات المحلية كالبلديات إلا عن بعض التطبيقات والتصريحات.

وفي التفاعل مع الأحداث اليومية والاستجابة لها، فقد كانت أقل من نصف التطبيقات متفاعلة وباقي المواد كانت مستقلة عما يجري من أحداث يومية. وقد لعبت الوزارات والمحافظات أكبر أدوار التفاعل، فيما لعبت السلطات المحلية أدواراً أقل كما كان واضحاً في مراجعة المواد الإعلامية.

كان التركيز الأكبر لملخصات الجلسات الأسبوعية المنشورة لمجلس الوزراء على التعليم والتجارة والزراعة والأرياف، ولحق ذلك التركيز على الصناعة ثم السكن والإعمار والثقافة. وكثير من الموضوعات لم تحظ بأي ذكر في ملخصات الجلسات الأسبوعية، مثل المحروقات والكهرباء، وقضايا اللجوء والعودة، وتفاعلات مشروع الإصلاح الإداري الذي تحاول وزارة التنمية الإدارية دفعهُ للواجهة، بأقل قدر واضح من التعاون من قبل الوزارات الأخرى.

القطاع الخاص

تستند البيانات في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة، حسب أعداد الجريدة الرسمية بين شهري أيار وآب 2019. وخلال هذه الفترة، سجلت 137 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، بمجموع رساميل مودعة، تقّدر بنحو 28 مليون دولار أمريكي[10]. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات، حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق.

بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 72 شركة لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011. بدءاً من هذا العدد من «رصيد تنموي»، تم فصل هذه الشركات عن سياق التحليل، بحيث يتركز التحليل على الشركات الجديدة دون المعدّلة.

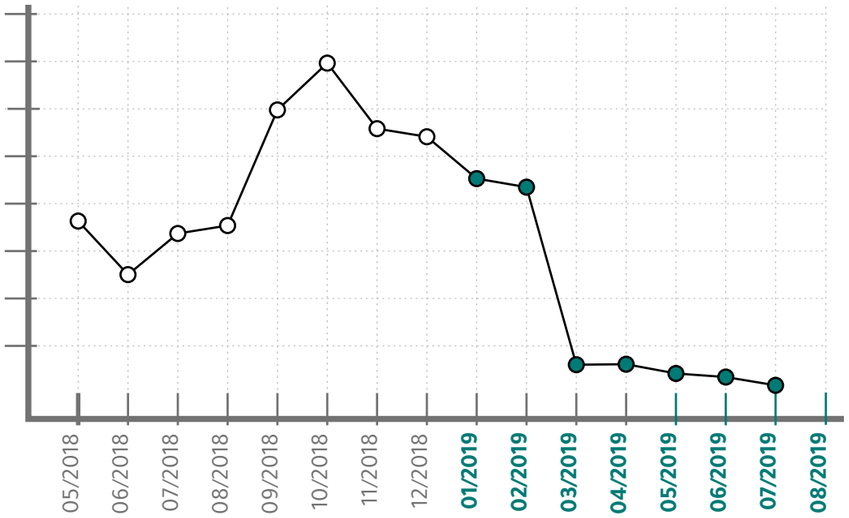

شكل 11: خط زمني للرخص المعلنة في الثلث الثاني من 2019 مقارنة بتلك المسجلة في الأشهر الإثني عشر السابقة.

[10] سعر الصرف المستخدم لتحويل القيم في هذه الفترة هو 600 ليرة سورية لكل دولار

نحو 97٪ من الشركات المسجلة في فترة التغطية هي شركات محدودة المسؤولية، فيما سجلت 4 شركات كمساهمة مغفلة خاصة. قطاعياً، كان أكبر عدد مرخص لشركات في هذه الفترة لشركات تعمل في قطاع **تجارة الجملة**، كما كان الحال عليه في الفترة السابقة. لكن هذه الشركات تميل بشكل وسطي لأن تكون صغيرة من حيث رأس المال. وقد كانت أكبر الشركات، من ناحية الاستثمار في رأس المال المعلن، الشركات العاملة في قطاع إدارة **الشركات والمؤسسات**. يرجع هذا بشكل أساسي إلى استثمار في شركة واحدة يقدر بنحو 25 مليون دولار. وقد تقلص الاستثمار في قطاع **التصنيع** إلى حد كبير في هذا الثلث مقارنة بالثلث السابق.

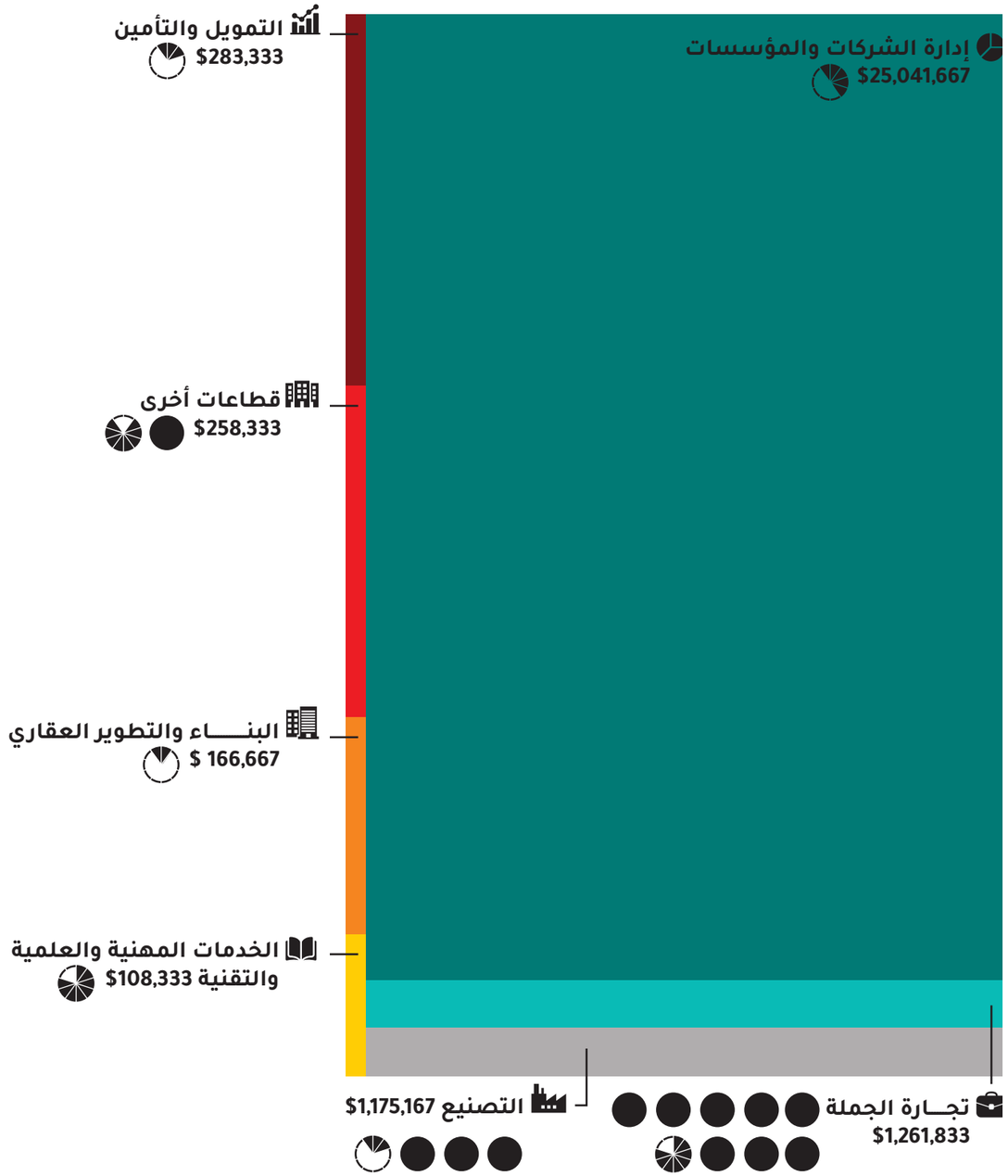

شـكل 12: الشـركات المسـجلة فـي الثلـث الثـاني مـن عـام 2019 حسـب رأس المـال المسـتثمر والقطـاع

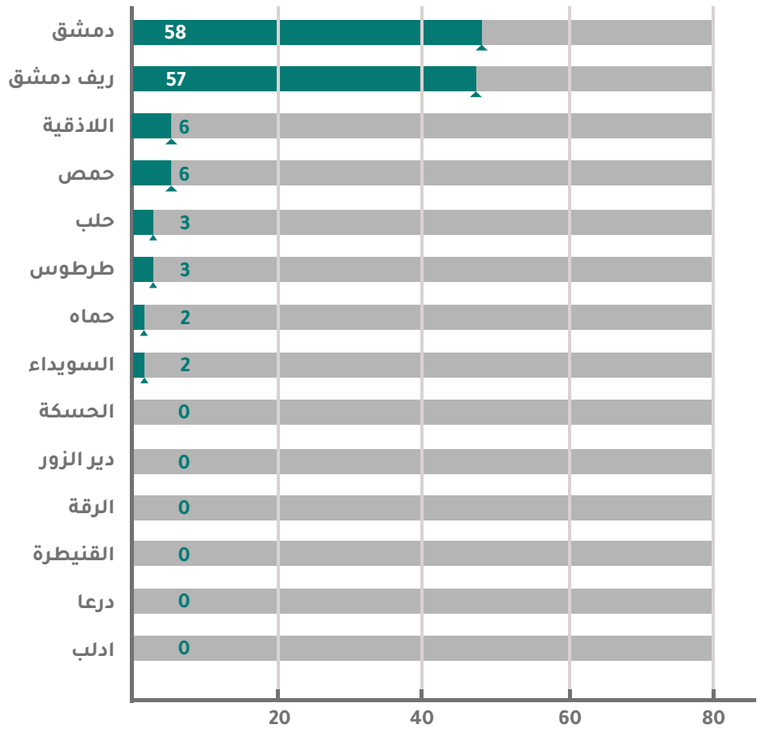

شكل 13: عدد الشركات المسـجلة في الثلـث الثاني من عـام 2019 حسـب المحافظة

تضمنـت أكثـر مـن 30 شـركة مسـاهمين أجانـب، لاسـيما فـي قطـاع تجـارة الجملـة. وكانـت المسـاهمة الأكبـر مـن ناحيـة عـدد الشـركات لشـركاء لبنانييـن، تلاهـم الفلسـطينيون والعراقيـون والصينيـون. أمـا مـن ناحيـة مسـاهمة النسـاء، فقـد كانـت فـي 27٪ مـن الشـركات. وبالنظـر إلـى حصـص هـؤلاء النسـاء مـن مجمـل الاسـتثمارات، يصـل مجمـوع حصصهـن إلـى 65٪ مـن الاسـتثمارات. لكـن هـذا المعـدّل لا يعكـس الصـورة الحقيقيـة، فعندمـا لا يؤخـذ بالحسـبان الشـركة الأعلـى مـن حيـث الاسـتثمار، تصبـح ملكيـة النسـاء 27٪ فقـط مـن مجمـل الاسـتثمارات.

مـن خـلال مقارنة الشـركات الجديدة المسـجلة فـي الثلث الأول والثاني مـن عـام 2019، يمكـن ملاحظـة مـا يلي:

- **تراجـع الاسـتثمارات فـي معظـم القطاعـات، لاسـيما التصنيـع والتعليـم.**
- **اسـتثمارات جديدة كبيرة في قطاع إدارة الشركات والمؤسسات.**
- **تنـوع أكبـر فـي الشـركاء الأجانـب، لكـن معظـم اسـتثماراتهم هـي فـي شـركات صغيـرة فـي قطـاع تجـارة الجملـة.**

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الثاني من سنة 2019، تمّت دراسة أكثر من 500 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية، صدرت عن 10 وسائل إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة، تُنشر إلكترونياً. وتم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية. ولوحظ خلال فترة الرصد إغلاق بعض الوسائل الإعلامية، أو توقف مواقعها الإلكترونية أو بعض التصنيفات والمحاور فيها. كما استمرت بعض الوسائل بالحدود الدنيا تماماً من قدرتها التشغيلية، رغم أن هذا الظرف يترافق مع ظهور بعض التجارب الإعلامية المحلية الجديدة.

موضوعات التركيز

وكما كان في الثلث السابق، فقد حظي قطاع **الصحة** بأكبر تغطية إعلامية، وتباينت هذه التغطية باختلاف المناطق، حيث تناولت تأهيل وافتتاح مراكز صحية جديدة، وتحضيرات المستشفيات للأعياد والحالات الطارئة. كما شملت التغطيات الواقع الصحي السيئ في الشمال السوري، وتفاعلات تخص تعليق الدعم لقطاع الصحة. وشملت المواد الإعلامية متابعة للشؤون الصحية المحلية في الشمال الشرقي. كما حظيت شركات التأمين والرعاية الصحية بتغطيات إعلامية، اهتمت بالترويج لبعض الخدمات الصحية المجانية التي تقدمها السلطات المحلية والجمعيات الأهلية.

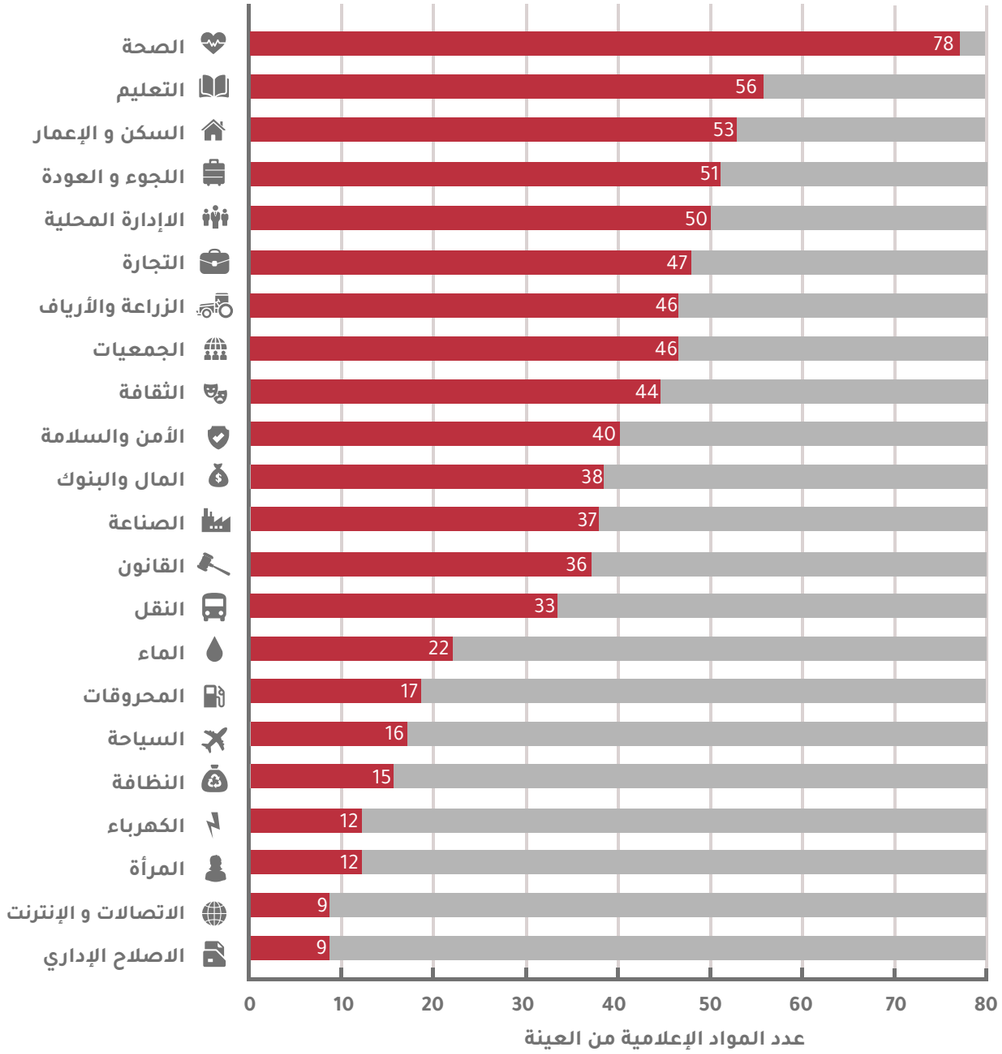

شكل 14: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الثاني من سنة 2019

بعد الصحة كان **التعليم** في تركيز المواد الإعلامية. واهتمت هذه المواد بالاستعداد لافتتاح المدارس وأخبار الجامعات والقرارات المتسارعة بخصوص النظام الفصلي وإلغائه، والتسرب المدرسي خاصة في المناطق غير المستقرّة بعد. وتناولت مواد أخرى المناهج المتعددة حسب مناطق السيطرة، والعملية التدريسية عموماً، وصعوبات الوصول للتعليم، خاصة فيما يتعلق باللاجئين في الدول المجاورة وفي المناطق الأقل أماناً.

ونالت موضوعات **السكن والإعمار** قسطاً وافراً من الموضوعات الإعلامية، فكانت في معظمها تركز على عمليات إعادة الإعمار، إما للترويج أو التساؤل عن جدواها في هذه المرحلة، وخصوصاً المشروعات الجديدة مثل «ماروتا سيتي». وفي المرتبة التالية جاء تركيز الإعلام على موضوعات **اللجوء والعودة والإدارة المحلية**، وتفاعلات السلطات المحلية مع احتياجات المواطنين.

لم تلق موضوعات **الصناعة والزراعة والأرياف والجمعيات** الصدى الذي لقيتهُ في الاهتمام الحكومي والإعلام الحكومي. وكانت الخدمات المباشرة للمواطنين مثل **المحروقات والكهرباء والنظافة والاتصالات والانترنت والمياه** وكذلك موضوعات **المرأة والإصلاح الإداري** في أدنى مستويات التغطية الإعلامية على الرغم من ارتباط هذه الخدمات بالحياة اليومية للمواطنين في مختلف المناطق.

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بنصف التغطيات تقريباً، لكن تركيز التغطيات الإعلامية الأكبر، على مستوى المحافظات في الوسائل المدروسة، كان في إدلب ودمشق على التوالي، تبعهما الحسكة التي نالت قسطاً أوفر من التغطيات التي تناولت شؤون السوريين خارج سورية. وتقاربت التغطيات التي غطّت المحافظات المتبقية، فيما لم تحظَ محافظتا دير الزور والرقة بتغطيات تذكر تبعاً للوسائل المدروسة، فبقيت المحافظتان بعيدتين عن المراسلين الميدانيين، والتغطيات القليلة جداً عنهما تمثلت بأخبار منقولة من وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال تقارير إنسانية.

لماذا؟

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محليّ ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل. وهي إنتاج تراكمي وتكاملي وتشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية، وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، وبيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة، إلى مشروع ريادي، إلى مركز مجتمعي، حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف: فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية

والبيئيـة والثقافيـة والسياسـية، تركـز علـى إطـار الإدارة المحليـة واسـتثمار الرأسـمال المجتمعـي المتولـد ضمنهـا، مـن خـلال رصـد المـوارد الموجـودة وتطويـر قدراتهـا بمـا فيهـا بنـاء فـرق العمـل، وتحديـد الإمكانـات الكامنـة، وفهـم التحديـات، وبنـاء شـبكات وآليـات حـلّ، تؤسـس لنظـام مـرن، يـوازن تباين قـدرة مكوناتـه ويطورهـا حسـب الظـروف المحيطـة، لتترابـط لاحقـاً تلـك الفضـاءات، وتحسّـن القـدرة علـى التوقـع والاسـتجابة مـن أجـل نوعيـة حيـاة أفضـل علـى المسـتوى المحلـي، والوطنـي وأبعـد.

مـن جهـة أخـرى، تعانـي عمليـة إعـادة التنميـة عـادة مـن فجـوة بيـن البنـى المحركـة للتنميـة (الحوامـل التنمويـة المجتمعيـة) وآليـات وأطـر المراقبـة والمحاسـبة الممكنـة، وتـزداد أهميـة رسـم ملامـح أوليـة لهـذه الفجـوة، وبنـاء ورصـد مؤشـرات لهـا ضمـن الظـروف الحاليـة، لجهـة تحسـين عمليـة التشـاركية، وعـدم إقصـاء السـوريين/ ات، بـل ومسـاعدتهم فـي إعـادة ترتيـب تموضعهـم ضمـن جهـود تصالحيـة، ومعالجـة التحديـات المسـتمرة فـي التشـكل علـى طـول الطريـق.

يلعـب **الرصيـد التنمـوي** المتشـكل مـن تفاعـلات (مكتملـة كانـت أم ممكنـة) دوراً أساسـياً فـي بنـاء فهـمٍ لماهيـة مكونـات سلسـلة القيمـة للعمليـة التنمويـة. ويحـدث ذلـك عبـر عمليـات عـدّة، أهمهـا مصـادر البيانـات والمعلومـات المتداولـة والمتوفـرة بيـن أيدينـا، **وتحضيـر مسـاحات** مشـتركة لعـدد مـن **الحـوارات المجتمعيـة** المسـتمرة والقابلـة للازديـاد، لتشـمل كل الأطـراف الفاعلـة، بـدءاً مـن المؤسسـات الحكوميـة وبيروقراطياتهـا (بشـقيها الإيجابـي والسـلبي) التـي تحكـم عمـل هـذه المؤسسـات، مـروراً بالمجتمعـات المحليـة ورأسـمالها المجتمعـي (الواعـي لنفسـه أو مـا كان قيـد التشـكل)، إضافـة لمؤسسـات المجتمـع المدنـي بخبراتهـا وتحالفاتهـا التـي بنتهـا ضمـن المسـموح فـي ظـل الحـرب، والقطـاع الخـاص كلاعـب اقتصـادي بمسـؤولية اجتماعيـة، انتهـاء بالإعـلام كأحـد الشـركاء الأساسـيين فـي رصـد الظواهـر والفجـوات وتطويـر أدوات متنوعـة لقياسـها، **وتحديـد عناويـن ومناطـق تدخّـل تنمويـة** ممكنـة ولازمـة فـي كل مرحلـة مـن مراحـل التنميـة. وأخيـراً نسـتطيع القـول إن العمليـة قـد تُمنـح فرصـة مقارنـة ومقاربـة للأوضـاع بيـن المناطـق، واسـتعادة الحـد الأدنـى مـن التـوازن، علـى الأقـل مـن حيـث الجهـود المجتمعيـة والـدروس المسـتفاد منهـا.

فـي ظـل مـا سـبق، فـإن مراكمـة قيـاس هـذا الرصيـد التنمـوي بشـكل دوري، وتقديمـه للأطـراف الفاعلـة، سـيفتح مسـاحات واسـعة لاسـتثماره بالشـكل الفعّـال، ولإعـادة بنـاء سلاسـل القيمـة اللازمـة لـه. كمـا أنـه سـيكون مدخـلاً جيـداً لتحسـين نوعيـة الحـوارات، ولبنـاء الحجـج المسـاعدة لذلـك. وستسـاعد هـذه المراكمـة فـي رفـع متوسـط الـذكاء المجتمعـي للعمليـة التنمويـة لكـي يتجـاوز عمليـة بنـاء المعرفـة الذاتيـة، وينتقـل مـن «أنـا العـارف» إلـى «نحـن العارفـون». بذلـك يحقـق انتقـالا مـن عمليـة الانتقـادات قصيـرة الأمـد إلـى عمليـة واعيـة قـادرة علـى المنـاورة ومجـاراة المتغيـرات السـريعة، وعلـى تجـاوز مخاطرهـا، لاسـيما فـي بيئـة تسـيطر الحـرب وتبعاتهـا علـى محيطهـا العـام ومجتمعاتهـا المحليـة.

وسـيلعب الرصيـد التنمـوي دوراً فـي صياغـة المصطلحـات التـي ستشـكل الخطـاب التنمـوي للمجتمـع السـوري فـي عمليـة إعـادة التنميـة، ويسـاعد علـى صياغـة الفعـل ضمـن الواقـع الاجتماعـي القـادر علـى التماهـي مـع تنوعاتـه، وسيؤسـس لأنشـطة ومبـادرات تعتمـد **الجـدوى الاقتصاديـة المجتمعيـة**، وتعريـف **الممـوّل الوطنـي للعمليـة التنمويـة**، حتـى الوصـول إلـى مكوّنـات واضحـة مترابطـة ضمـن **النظـام الإيكولوجـي التنمـوي الوطنـي.**

ماذا بعد؟

إن إبقاء الفرصة متاحة لبناء مجال حيوي مشترك للجميع، وزيادة قدرة الموارد وتحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري يلزمه استمرار المحاولة وتحسين الالتزام وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك واستعمال البيانات المتوفرة، والحرص على النتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، وتقديم كشف حساب حول العملية التنموية بشكل دوري على مدار السنة.

إنّ «رصيد تنموي» مبادرة مفتوحة، ودعوة لتَشَارُك المعرفة وتبادلها، وهُنا دعوة حقيقية لمشاركتنا ملاحظاتكم واقتراحاتكم لإغناء المنتج وتطوير آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأكثر وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني developmentassets@gmail.com

كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية لـ «رصيد تنموي» من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

أيضاً للاطلاع على الأعداد السابقة والنُسخ الحديثة بالعربية والإنجليزية عبر موقع «رصيد تنموي» www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد 2

www.developmentassets.org